تحليل دور الإعلام والسياسة في دوافع ومظاهر الأزمة في العلاقات الإسلامية الأوربية

أ.د.سر الختم عثمان الأمين (★)

مقـــدمـــــة منهجيـــة

مدخل :

جاء الإسلام لتحقيق بناء حضارة ونظام نقل المؤمنين به من البداوة إلي المدنية بمعتقد واحد ونظام اجتماعي متماسك وفق تشريع دقيق بنظمه، وحكم رشيد في نظام سياسي قائم على العدل والشورى والبيعة والمساواة والاستخلاف في الأرض. فانتشر الإسلام حضارياً في آسيا قَارّته الأولى وأفريقيا الشمالية وأوربا في أقل من سبعين سنة.

ولما جاء الإسلام كانت الحضارة الرومانية في أوربا بلغت غايات بعيدة من الانحراف بل بدأت تدخل مرحلة السقوط، ليحل الإسلام محله كعُصارة للحضارات السابقة له من مجموعة الحضارات الإبراهيمية الحنيفية التوحيدية، وذلك في المنطقة الواقعة فيما بين الرافدين في العراق إلي وادي النيل في بادئ الأمر ثم توسع أكثر بعد ذلك شرقاً وغرباً.

وثبت بالكشف الأثري أن الحضارتين اليونانية والرومانية نقلت معظم معطيات الحضارات الإبراهيمية والحضارة الإسلامية لتبني عليها مدينتها مع إضافة قليل من الإنتاج الهليّني. والإسلام فضلاً عن ذلك يدعو إلي العولمة الأخلاقية الإنسانية في أخوة وإيمان يحقق سعادة البشر بالرحمة بهم مع الرعاية الاجتماعية للضعيف والفقير والمسكين واليتيم والأرمل في إطار مشروع التكافل الجماعي لصالح الفرد الذي يقوم هو بالأمانة العظمى وفق توجيه القرآن الكريم وتطبيقات السنة وشروح الفقه وحكم السيرة لبناء مجتمع ينهي عن التَرفْ

(★) رئيس هيئة التحرير – عميد عمادة البحث العلمي .

والإسراف والتبذير ويدعو للعدل والقصد والإنصاف والآداب والتعاون والعلم والمعرفة والعمران والنصرة والصحبة والصدق والعفاف.

هذا المعطى الحضاري الذي يجمع بين البعد المادي والروحي أعطى الإسلام ميزة تفضيل على حضارة السخرة والاستعباد والطبقات والطاعة العمياء والتسليم في الكنيسة الأوربية. ونقل الإنسان في الشرق في شبه الجزيرة العربية والعراق والشام وشمال أفريقيا إلي واقع جديد من التوازي الروحي والمادي كمفهوم حضاري جديد على العالم، أضاف إلي المادة والعمارة المدنية روحاً من الإخاء الإنساني والعدل الرباني لم تدركه أوربا ولا غيرها. ومن هنا يمكن القول إن الحضارة الإسلامية بعد تدهور الدولة الإسلامية المركزية اضطرت للتراجع أمام الزحف الأوربي الاستعماري في القرنين السابع عشر والثامن عشر فيما طغت القوة الصناعية الأوربية على القوى المصنعة في العالم الإسلامي وتفكك العالم الإسلامي ولم يدرك التصنيع الحربي فحدثت الهزيمة. وقد كانت أوربا في القرن الثامن عشر تحكم بالنظم الملكية المطلقة ولا تتيح لشعوبها أيّة مشاركة سياسية وإنما كانت تدار الأمور الأوربية من أعلى إلي الأسفل بالأوامر القاطعة[1].

ولم تكن تعرف أوربا شيئاً عن الديمقراطية حتى ظهور مونتسكيو وفولتير وغيرهما من كُتاَّب النهضة الذين أعجبت بهم بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية فبدأت مفاهيم التنوير تنتشر في الربوع الأوربية وطبقت بعد انتصار الثورة الفرنسية.

وفي ذات الوقت كان العالم المسلم يعاني من تدهور مريع في قيم الشورى والحكم العادل والنهوض الفكري في سنوات القرون الأخيرة المذكورة مما أدى إلي ضعف وجوده كأمة مرهوبة قوية ذات موقف حضاري. وفي ذلك يقول مالك بن بني: إن الذين ينظرون إلي مشكلة العالم الإسلامي بسطحية ومعزل عن التيار العام للإنسانية والقانون الذي يضبط انتقال الحضارات في شروطها النفسية والحضارية والاجتماعية مخطئون، وينتقد الباحثين الذين ينظرون إلي

(1) George w.south:a shorter Eanpian History 1756 1945 London-Beaford .street0J.M.dent and sars 1955-P.8.

مشكلة الحضارة الإسلامية منفصلةً عن ظاهرة (الانحطاط)فيدعو إلي تأمل دورة التاريخ لإدراك أوضاعنا وما يعوقها من عوامل السقوط وما تنطوي عليه من أسباب التقدم، وإذا ما حدد السلمون مكانهم في دورة التاريخ يسهل عليهم عند ذلك معرفة عوامل النهوض والسقوط.

ويفرق ابن بنى في هذا المضمار مابين المشاكل التي نجمت عن الدورة الحضارية الغربية والمشاكل الناجمة داخلياً في نطاق الدورة الإسلامية. وأنه لا يمكن استيراد الحلول من الخارج وأن على النخبة المسلمة أن تمتلك نموذجها الخاص بها لتنظيم العلاقة مع الغرب، وأن العالم الغربي صار مليئاً بالفوضى بحيث يصعب على المسلم أن يجد داخله ما يمكن أن يسميه (نظاماً) يحتذي به المسلم كنموذج بسبب أخطاء التجربة الأوربية[1].

وبناء على ما سبق من مفاهيم حول تطور أوربا من نظام تسلطي إلي نظام شعبي، وبما أننا في هذا البحث لا نستقصى عوامل النهوض والانتصار على منجزات الأوربيين التاريخية بمنجزات إسلامية، بقدر نحاول أن نستجلي طبائع العلائق الأوربية الإسلامية في القرن الواحد والعشرين وما قبله بقليل فإننا نرى أن عوامل التكوين الأوربي الحضارية لا تنفك عن عوامل التكوين الغربي في عمومه بشقيه الأنجلو ساكسوني والفرانكفوني بصفة رئيسية مع إمكان التصنيف بأنه غرب متنفذ بالقوة العسكرية ممثلاً في الأنجلو وآخر بالثقافة والتاريخ مع قليل من القوة الحربية وهو الشق اللاتيني اليوناني الهليني.

والفارق الأساس بين الحضارتين الإسلامية والأوربية من حيث مصادر الفكر السياسي أن المسيحية قد جاءت في أصولها ديناً للروحانيات يخاطب النفس ويدعوها إلي سواء السبيل. ولذا لم تتناول التعاليم النصرانية فيما تناولته شؤون الدولة والحكم بالتوجيه والتنظيم وكانت قاصرة فيما يختص بالسلطة الزمنية، ولكن الإسلام قام في رسالته الخاتمة بإتمام الجوانب الدنيوية للسلطة،

(1) بدران بن مسعود: الظاهرة الغربية في الوعي الحضاري – قطر/ الدوحة – كتاب الأمة رقم 73، 1999م - 1420هـ ، ص 61 -62.

أي جعل فكره السياسي أكثر تنسيقاً وتنظيماً لشؤون الحياة والمجتمع فبذا جمع بين الدينية والدنيوية[1].

وظهور الكنيسة سلطة سياسية في أوربا سببها أن المسيحية اعترفت بالسلطة الروحية مستقلة عن السلطة الزمنية، وبذا أوجدت واسطة بين الإنسان وربه بمؤسسة من الكرادلة والأساقفة والبابوات فصاروا خلفاء الله في الأرض بينما الإسلام جعل الإنسان كل إنسان آمن بالله وبدين الإسلام خليفة في الأرض. بينما تولدت من سلطة الكنيسة الروحية المستقّلة حقُ لتوجيه الحكام خلط القيادة الروحية بالسمة الإلهية التي باتت تسيطر على الحكام مما مهد للثورة على هذه القيادة الروحية للكنيسة حينما فسدت عقائدها وأغدقت على الناس بالجنة والنار. فيما الإسلام وكل عقائد إتباعه إلي ضمائرهم ومشيئتهم الحرة دون تدخل أحد بالتوجيه حكاماً أو محكومين في شؤونهم أو مصائرهم.

أولاً: الفرض الرئيس:

هذا الفارق الأساسي أدى لصراع حضاري حقيقي بين المسلمين والأوربيين تمثلت في الحروب الصليبية والهجمات الاستعمارية والاحتلال وإعادة الاحتلال، والغزو الثقافي والفكري بمختلف الوسائل والطرق بما خلق أزمة حقيقية بين الطرفين نحاول أن ندرس نماذج منها في هذه الورقة.

وهذه الفرضية تعيد أصول الصراع في العلاقات الإسلامية الأوربية إلي جذورها الحضارية فهي الأساس في مناقشة قضايا هذه الورقة على أن مكوَّنات السؤال الرئيسي للدراسة ستكون هي العوامل ودراسة الظواهر المؤسسة لأزمة هذه العلائق ومحاولة تفسيرها تفسيراً علمياً وفق العلائق ومعاملات الإرتباط والتناقض أو التوافق إن وجد بين الطرفين الأوربي والإسلامي.

وهذا لا يعني أننا نعيد الصراع في العلاقات الإسلامية الأوربية إلي عامل العقيدة والحضارة وحدها، وإنما نعتبر ذلك أساساً لجوهر الأزمة بين الطرفين على أن مظاهر الأزمة تبتدي من العوامل المصلحيّة، والسياسية والاقتصادية

(1) هذه العلاقة الفكرية يمكن تقصي تفاصلها عند كل من: عباس محمو د العقاد"حقائق الإسلام وأباطيل خصومه". وعبد الحمي د متولي"دكتور": دور مبادئ نظام الحكم في الإسلام،ص 243 ،ص293 .

والعسكرية. والتي تعرف باختصار بالمصالح الإستراتيجية وما ذكرنا من أنّ الفكر السياسي الأوربي مجرد تأطير نظري سنأتي عليه تفصيلاً حين نتناول نظم أوربية بعينها تفصيلاً لموقفها من الإسلام وشعائره والمسلمين وعقائدهم.

ثانياً: المشكلة:

إن الصراع الحضاري بين أوربا والعالم الإسلامي رغم كونه صراعاً عقدياً حضارياً إلاّ أنه في الواقع قد امتزج بالمصالح الفئوية لمكونات المجتمع الأوربي السياسي مثل الصهاينة، والبروتستانت المتصهينين،والصليبيين الاستعماريين والعلمانيين والملاحدة بأنواعهم من بين أبناء العالم الإسلامي نفسه إلي جانب الأقليات غير المسلمة المقيمة في الغرب عامة وبأوربا خاصة وتلك التي تعيش داخل ديار المسلمين وفي دولهم وترتبط بالخارج.

لذلك تجدهم في كل مرة يفتعلون قضية يحاولون بإثارتها في الرأي العام الأوربي تشويه صورة الإسلام والمسلمين والقصد من ذلك عادة منع التدافع من المواطنين الذين من أصل أوربي للدخول للإسلام وتشكيكهم في أحكامه وتعاليمه،

ونتناول في هذا الورقة نموذجين بالتحليل لمثل هذا التشويه المخطط له منهجياً وسياسياً. النموذج الأول : افتعال أزمة بمنع بناء المآذن لمساجد الجالية المسلمة في سويسرا(2008م) وهذا النموذج يعكس إنتهاك حرية العقيدة.والنموذج الثاني.. إحداث ضجة بالرسوم المسيئة للذات النبوية للرسول الكريم ﷺ(2005م). بدعوى حرية التعبير. والأزمتان تمثلان مشكلة وعقبة أمام تطبيع العلاقات الإسلامية الأوربية عامة، ونوعاً من صراع الأديان غير المعلن عالمياً.

ثالثاً: التساؤلات:

هذه المشكلة المتداخلة عقدياً حضارياً ومصلحياً تحتاج لتحليل كل مدخل إلي أساسه الذي ينبع منه، وكل عامل إلي عناصره الأولية ومع ذلك يمكن إجمال المسائل الرئيسة في القضية فيمايلي:

1/ هل الصراع الحضاري العقدي التاريخي وحده هو الذي يحكم العلاقات الأوربية مع المسلمين دولاً وأفراداً وجماعات أم أن هناك دوافع أخرى لهذا الصراع.؟

2/ ما موقع العالم المسلم في الإستراتيجية الأوربية خاصة والعالمية عامة؟.

3/ لماذا تخشى الدوائر الصهيونية واليمين المتطرف والصليبيون الجدد من نمو الإسلام السياسي في أرض المسلمين، وانتشار الإسلام كدين وزيادة معتنقيه داخل القارة الأوربية خاصة وفي الغرب عامة؟.

4/ لماذا تحارب أوربا مظاهر الإسلام وتظن بذلك أنها تقضي عليه في ديارها؟! مثل مشكلة الحجاب في فرنسا والمآذن في سويسرا وغير ذلك.

5/ لماذا تسئ أوربا والغرب عامة لمعتقدات المسلمين العليا مثل إيذاء النبي ﷺ والقرآن الكريم وتسخّر الإعلام لتلك الإساءة ثم تحتمي تجربة التعبير والصحافة في ذلك؟.

رابعاً: حدود البحث:

هذا الموضوع متسع بسعة الصراع العالمي ضد المسلمين ولكن يمكن تحديد حدود له في إطار العلائق السياسية والإستراتيجية والثقافية بين أوربا والمسلمين. وأخذ نماذج في صورة(حالات دراسة لدول يمكن اختيارها لتمثل نماذج النظم الأوربية والمجتمعات التي تعيش في ظل تلك النظم) ويمكن حصر تلك الحالات بحيث تمثل الاتجاه العام نحو الإسلام في أوربا مع عدم إغفال العامل الأمريكي الممثل(للغرب الأقصى) لأن الولايات المتحدة دولة في واقع السياسة الدولية تقود أوربا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. إلي جانب كون(الولايات المتحدة الأمريكية) دولة أوربية بالمعنى السياسي والأيديولوجي والثقافي والتاريخي، لأنها أرض أمريكية حلت فيها شعوب أوربية وبثقافة أوربية هي ثقافة الـ (WASP) الأنجلوساكسونية البروتستانتية البيضاء white Anglo –saxone protstant.

وبهذا المعنى فإن أوربا الثقافية السياسية واسعة الأرجاء أكثر من القارة العجوز وتشمل الدنيا الجديدة كما كانوا يسمونها.

وسنحاول التعرف تفصيلاً في خلفية موجزه عن تطور بعض النظم الأوربية ومواقفها من المسلمين وفق نموذج الفكر السياسي الأوربي الذي أشرنا إلي مجمل مصادره ومكوناته في هذه المقدمة المنهجية.

المبحث الأول

دوافع حظر المآذن في أوربا (نموذج سويسرا)

أولاً: خطوات تطور الاستفتاء لحظر المآذن الدوافع والنتائج:

- يوم الأحد 29 نوفمبر 2009م جرى تصويت من الناخبين السويسريين كانت نتيجة حظر بناء المآذن الجديدة في سويسرا بأغلبية 57,5% بلغ معدل المشاركة في التصويت من مجموع سكان سويسرا البالغ عددهم حوالي سبعة مليون نسمة بنسبة مشاركة 53,4%. وكانت نتيجة الاستفتاء غير متوقعة لمعظم مراقبي الأوضاع السويسرية، بما في ذلك مؤسسة Religue scope Institute - {مرصد الأديان} فالنتيجة كانت مفاجأة.

- كان معهد (ريجيو سكوب انستيتوت) قد نشر كتاباً عن الجدل الدائر حول المآذن في شهر سبتمبر 2009م باللغة الفرنسية.

- خافية الموضوع هو: أن بعض المسلمين في سويسرا ومعظم هؤلاء من أتراك البلقان، خاصة يوغسلافيا السابقة المهاجرين إلي سويسرا بعد حروب التطهير العرقي من الصرب، وأتراك من تركيا ـ هؤلاء المسلمون طلبوا إضافة مآذن صغيرة لمحلات تجارية، ومباني فارغة لمصانع صغيرة ثم تحويلها إلي مصليات لتأخذ شكل المسجد. هذا الطلب أثار جدلاً في المجتمع.

- هذا الجدل طرحت بعده مايسمى"بالمبادرة الشعبية" لمنع بناء هذه المآذن. والمبادرة الشعبية هي أن أي مجموعة تنجح في جمع مائة ألف توقيع كحد أدنى من المواطنين، في مدة لا تزيد عن سنة ونصف، لهذه المجموعة إذا نجحت في ذلك صار لها الحق في إجراء تصويت وطني عام، لتغيير الدستور الاتحادي حتى لو لم يكن لذلك أي تأييد داخل البرلمان الاتحادي!. في غياب مقترح مضاد يجمع نفس العدد أو أكثر من التوقيعات المضادَّة قامت مجموعة مدعومة من حزبين بالمبادرة.

- ثم التصويت في كل المقاطعات السويسرية التي تشكل الدولة الفيدرالية (الاتحادية) أي ما يعرف بـ الاتحاد السويسري.

- مروَّجو (المبادرة الشعبية) جمعوا 115 ألف توقيع، وقدمت التوقيعات إلي"المجلس الفيدرالي" في يوليو 2008م. والحزب الرئيسي المؤيد للمبادرة كان هو حزب الشعب السويسري. وهو حزب سياسي يميني متطرف كما أيده

الحزب الإنجيلي المحافظ "الاتحاد الديمقراطي الفيدرالي" وهو حزب صغير له نشاط واسع وهو أكثر تطرفاً وحدةً في قضايا الحريات الدينية للمسلمين.
- الحكومة وأغلبية داخل البرلمان الفيدرالي كانوا ضد المبادرة. بل ناشدوا المواطنين رفض (المبادرة الشعبية). وكذلك أوصت كنيسة الروم الكاثوليك والاتحاد السويسري للكنائس البروتستانتية بشدة برفض المبادرة، كانت وسائل الإعلام أيضاً ضد حظر المآذن، وكذلك بعض المنظمات الأجنبية، مما يعني أن موقف المبادرتين كان ضعيفاً ورغم ذلك حققوا ما أرادوا ؟! والسؤال هنا .. لماذا ؟!

1/ الواضح إنّ الخوف قد سيطر على السويسريين من الإسلام(فوبيا).
2/ وأن المبادرين كانوا يؤكدون في حملتهم الشعبية على عدم معارضتهم للحرية الدينية.
3/ وروّجوا أن المسجد يمكن أن يعمل بشكل ممتاز بدون مئذنة.
4/ الحملة لم تقتصر على المآذن فقط وإنما شملت حملة ضد الإسلام.
5/ ركزّ أصحاب الحملة على أن تحويل المآذن إلي رمز لأسلمة سويسرا وأوربا هو ما يخشون منه.
6/ تم استخدام شبكة الانترنت بصورة واسعة للإقناع بالتصويت لصالح حظر المآذن بالتفاعل بين الأفراد والمجموعات عبر الشبكة باستخدام انتقادات للإسلام والمسلمين.
7/ قامت جمعية (الحركة السويسرية ضد الأسلمة) بدور نشط في هذه الحملة.
8/ حزب الشعب السويسري اعتاد على نقد الإسلام مع إعلان التأييد لإسرائيل والصهيونية.
9/ باعتبار أن إسرائيل هي نبوءة الكتاب المقدس وذلك لأن أعضاءه من المسيحيين الصهاينة.
10/ الحزب يعتبر أن انتشار الإسلام في أوربا يعادل بالضبط غزواً غير عسكري سيؤدي لهيمنة الإسلام على حياة الأوربيين مما يمهد لإقرار نظام قانوني إسلامي في القارة.

11/ الحملة قصدت أن تبعث برسالة قوية للمسلمين أنهم لن يسكتوا على انتشار الإسلام ونشره في أوربا سلمياً.
12/ الجماعات الشعبية ذات التوجهّات المناهضة للمهاجرين لعبت دوراً في الموضوع ومعروف أن الأتراك الأصل غير مرغوب فيهم في أوربا لأسباب تاريخية.
13/ المسلمون الذين يحملون الجنسية السويسرية لايزيدون عن ألف مسلم. من مجموع مابين 300 إلي 400 ألف مسلم مهاجر من البلقان وتركيا في غالبيتهم.
14/ بعض من كانوا يرغبون في التصويت لصالح حظر المآذن مجموعة منهم يرى المعاملة بالمثل بسبب القيود المفروضة على الجاليات المسيحية في العالم الإسلامي. مع الإشارة باستمرار للحظر الكامل للعبادة لغير المسلمين في السعودية.
15/ حظر المآذن لايخدم قضية حرية العبادة للمسيحيين في العالم الإسلامي ولكن استخدمت هذه المسألة(حرية الدين لتكون سبباً في تقييد حرية بناء المسجد بمئذنته)، والمتوقع هو عدم التسامح مع المسيحيين في ديار الإسلام بناء على ذات المبدأ وهو عندهم المعاملة بالمثل بعد الحظر هذا.
16/ الأصوات المتعاطفة مع حقوق المرأة تم تضليلها بنشر ملصقات فيها مآذن في العلم السويسري وامرأة ترتدي النقاب وإلي جوارها المآذن مرسومة وكأنها صواريخ منطلقة إلي الفضاء موزعة فوق العلم.

- رغم قلة المآذن وتباعد أماكنها وقلة المساجد الكبيرة وهي أربع مساجد فقط. كانت ترفض في السنوات الأخيرة كل طلبات بناء المآذن للمصليات الجديدة. وتم الهجوم من قبل على مسجد بتلطيخ جدرانه وألقت عليه حجارة.

ثانياً: أزمة الديمقراطية في بناء المآذن :

إنّ المنظرين للعلاقات الدولية حاولوا صياغة نظرية تحكم هذه العلاقات فاختلفوا في ذلك لصعوبة التنبؤ بأحداث السياسة الدولية ومتغيراتها ، لدرجة من الصعوبة حتى في تطبيق منهج البحث في العلوم الإنسانية عليها مثل افتراض متغير محدد مع افتراض ثبات العوامل الأخرى في السياسات العالمية بحيث يمكن قياس المتغير المعين للبحث فيه . أذاً نحن أمام غياب (القانون العلمي)

الذي يحكم تحليل العلاقات الدولية، وتفسيرات متغيرات السياسات العالمية المفاجئة منها والمتوقعة سواءْ أكان ذلك داخل نظم الحكم في الدول موضع البحث أو فيما بينها أو بأثر المنظمات الدولية المؤثرة على البيئة السياسية الدولية المحيطة بتلك الدول أو بأثر التحالفات ، أو جماعات الضغط العابرة للقارات والحدود ، أو حتى الأذرع المعلنة للحكومات وغير المعلنة تلك .

إن الباحثين الذين قالوا إن(القوة) هي العامل الحاسم والمحرك للعلاقات السياسية الدولية لم يبتعدوا كثيراً عن الواقع – لا لأنهم اكتشفوا القانون العلمي المفقود الذي أشرنا إليه – ولكن لأن مدرسة القوة هي التي تجري تطبيقات نظرياتها في وقع السياسة الدولية حالياً ، خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية التي يقودها حالياً (اليمين المتطرف) صاحب هذه المدرسة منذ أمد ليس بالقصير .

ونشير هنا إلى أن معاهد فينا (1815م) هي التي غيّرت أوربا ولكن التغيير الأكبر جاء في الحربين العالميين الأولى والثانية فالأولى وطدت انتصار مبدأ (القوميات) بحيث ظهر تفتيت جديد لأوربا بعد العام 1919م وإلى العام 1945م بما قسم القارة إلى قسمين : الديمقراطيات التقليدية في قسم ، والنظم السلطوية في القسم الأخر.ثم جاءت نهاية القطبين في العام 1990م وسقوط جدار برلين فصارت أوربا شيئاً واحد بدلاً من قسمي أوربا الغربية والشرقية وانهارت النظم السلطوية في شرق القارة بل وزحفت دولها الشرقية لتنضم للاتحاد الأوربي.

المهم في هذا الموضوع الذي نحن بصدده هو غروب شمس توازن القوى التقليدي الأوربي والتي كانت سياسة خالصة لصالح قوى غير أوربية أضعفت الحضارة المسيحية الأوربية كحجر زاوية للنظام الأوربي القديم بعد قيام عصبة الأمم بنهاية الحرب العالمية الأولى التي صاغت مفهوم الأمن الجماعي . ثُمَّ لما جاءت الأمم المتحدة بعد الحرب الثانية ألزمت أعضاء المنظمة الجديدة بفض المنازعات بالوسائل السلمية بحيث لا يدع الفض للنزاع سبيلاً لأي خطر على السلم والأمن الدوليين ولا على العدل الدولي. فالجمعية العامة للأمم المتحدة ما هو إلا برلمان دولي لتحقيق الأمن الجماعي على أساس الانسجام المستمر بين

الدول الأعضاء وأي إخلال ذي طبيعة عقدية أو سياسية أو قانونية تهدّد السلام و الأمن العالمي الجماعي فوق كونه يناقض مبادئ الأمم المتحدة.

إن الأعمال الاستفزازية الجارية في أوربا من إنتاج أفلام ضد القرآن الكريم ، ونشر رسومات مؤذية للنبي ﷺ وحظر الأنشطة الخيرية للدعوة الإسلامية العالمية ، والتجسس على الجاليات المسلمة في المدن الأوربية ، وحظر ارتداء الحجاب في المدارس والجامعات ثم الوصول إلى حظر بناء المآذن في سويسرا وإسكات مكبرات صوت الأذان للصلاة . كل هذه الأنشطة تدخل في المدلول السياسي لها فيما يعرف بـ (الأعمال الاستفزازية، والخطط العدوانية، والمواقف السياسية المؤكدة لنفوذ وسيطرة الطرف الأخر وزيادة حدة التوتر) وهي أدوات معلومة في إطار سياسة الحرب الباردة ضد المسلمين داخل الدول الأوربية.

وهو صراع يستخدم كل شيء إلا السلاح. إذا نخلص إلى أننا: أمام حرب باردة جديدة أعلنها الغرب على الإسلام والمسلمين ، حتى داخل أراضيه وهذا يعني فعلياً أن الأمة المسلمة هي القطب المعادي البديل للاتحاد السوفيتي السابق في عالمنا اليوم ..فماذا أعددنا لهذه المعركة الكبرى معركة الحرب الباردة بين الإسلام والغرب ؟.

الظاهرة السياسية التي ندرسها هي استخدام وسائل الديمقراطية لتقييد الحرية أي توظيف الحرية لتقييد الحرية وحرية العقيدة خاصة ومنع ممارسة شعائر وشعارات تعبر عن جوهر تلك العقيدة. وسمات هذا الظاهرة ظاهرة استخدام الحرية لكبت الحريات ظهرت في استخدام حرية الصحافة ومبادئها في أباحة نشر الرسوم المسيئة ، أو جمع توقيعات تفضي إلى قياس رأي عام استفتاء يقتضي إجراء تعديل دستوري لحظر بناء مآذن المسجد في سويسرا ، والمسجد وحده بينما منابر الكنائس وأجراسها مرفوعة منتصبة الأجراس المصلصة صباحات الأحد ، وترنيم الكنس اليهودية معلنة أيام السبت. وليس المنارات والمآذن وحدها هي التي ترفع في أوربا ولكن الصلب والتماثيل والنصب التذكارية للفلاسفة والزعماء والقواد العسكريين ، وكلها تعبر عن عقائد في أبائهم الأولين. ومبادئهم ، ولكنها ليست هدفا للهدم أو الحظر ... فلماذا ؟ هل لأن المسجد هو مركز حضارة ما يسمونه (محور الشر) أو(الإرهاب) في نظرهم

؟فهذه الحرب الباردة ضد الإسلام تستخدم القوانين والبرلمانات والإعلام، والاقتصاد ضد المسلمين لمنع انتشار الدين الإسلامي، أو مجرد التعرف عليه، أو بروز مظاهره المدنية والحضارية وهذا التطرف في استهداف الإسلام في أوربا قد يؤدي في النهاية إلي تطرف كل أوربي آمن بالإسلام واعتنقه ووجد في جلدته نجاة أعداءً له.

ثالثاً: نقد صناعة القرار في النظم الأوربية :

كيف حدث منع المآذن في سويسرا الدولة المحايدة في النظام الدولي ويفترض أن فيها قدراً عاليا من التسامح في كل شيء بما فيه التسامح الديني حتى تحافظ على هذا الحياد . فالدولة المحايدة _نظريا_دولة ليست مع ولا ضد احد، ولا تقول لشيء لا أو تقول نعم، فلا رأي لها. وعليه فالمطلوب ألّا تتأثر العبادة، بل والعبادة الأولى في أركان الإسلام فيها. ومعلوم أنها دولة مركبة من قوميات ثلاث هي (الألمانية والفرنسية والايطالية)،وبحكم حيادها تم اختيارها لتكون مقراً أوربيا للأمم المتحدة فهي أرض تعتبر واحة للمسلم ولأمن!!

وسويسرا التي تحكم بنظام (حكومة الجمعية) بمعنى أن البرلمان هو الحاكم الفعلي للدولة، وهذا النظام يعطي الاستفتاء قيمة في موضوع المآذن وحكومة الجمعية تختلف عن الحكومة النيابية التمثيلية ، وحكومة الجمهورية الرئاسية ونظام حكومة الجمعية ، نظام يضعف البرلمان فيه السلطة التنفيذية والأحزاب السياسية بدرجة كبيرة. وهذا النظام للحكم يعاب عليه أنه لا يعمل وفق مبدأ فصل السلطات الذي هو من أهم مبادئ الحكم الديمقراطي.

فالهيئة التشريعية تراقب الحكومة فقط ، ولكنها في حالة سويسرا تمثل الشعب ، وتراقب الحكومة وتحكم فعلا، وليس هناك ما يمنع أو يضمن إساءة استخدام الجمعية التشريعية لسلطاتها في تعاملها مع قضايا الشعب[1].

(1) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة – المدخل إلى العلوم السياسية – ط2 – امدرمان – السودان – 2003م – ص (307) (بتصرف).

وفى الفكر السياسي الأوربي لا يستغرب أحد أن تمر قرارات خاطئة بالأغلبية أو بالاستفتاء الذي تقاد نتائجه بجماعات ضغط لها النفوذ المالي الكبير التي تستطيع أن تروّج لمشروع ديني متطرف مثل حظر المآذن ونزع غطاء الرأس من النساء . وفي هذا يقول جان جاك روسّو : عندما تكون الدولة أشرفت على الخراب ، ولا تعود باقية إلا في صورة وهمية وباطلة ، وتنقطع الرابطة الاجتماعية في قلوب الجميع ، وتتزين أحقر المصالح بوقاحة بثوب الصالح العام المقدس عندئذ تصبح الإرادة العامة خرساء ولا يعبر الناس عن رأيهم بعد أن يصبحوا منقادين جميعهم بدوافع خفية،كمواطنين، كأن الدولة لم يكن لها وجود أبداً من قبل . وتعمل على تمرير مراسم جائرة لاغرض لها إلاّ المصلحة الخاصة، تزويراً باسم قوانين [1].

ويشير هذا المفكر السياسي المعروف إلى أن الإرادة العامة لا تنعدم ولكنها تخضع لإرادات تتغلب عليها للمصلحة الخاصة التي تتقدم المصلحة المشتركة . فالسويسريون قد يدركون أن تخريب حياد دولتهم حيال العقائد والأديان والمذاهب السياسية كأمر حيوي لبقائها ولابد من المحافظة على هذا الحياد لمستقبلهم الوطني ، ولكن جماعة الضغط اليمينية قد نمت وترعرعت في كنف هذه الدولة وهم عنها غافلون ... فكان ما كان . وإذا كان ما جرى في موضوع حظر بناء المآذن الجديدة هو جمع التوقيعات للوصول إلى استفتاء يقضي بالحظر أو عدمه ، ثم تغلبت نسبة الراغبين في الحظر فان جان جاك روسو [2]. يرى في مثل هذا الموضوع رأياً من الأفضل أن نسوقه هنا لنوضح ثغرات النظام الديمقراطي في آلية عملها في مثل هذه الحالات .

ثمة مبدآن أساسيان يفيدان في تنظيم هذه العلاقات ، أحدهما هو أنه كلما كانت المداولات هامة وخطيرة ، كلما أوجب أن يكون الرأي الذي يتغلب مقترباً من

(1) جان جاك روسو : في العقد الاجتماعي – ترجمة ذوقان قرقوط - دار القلم – بيروت – ص (170)

(2) جان جاك رسو : فيلسوف سياسي ولد في جنيف في 28/يونيو /1712م وتوفي 1801م عاش في سويسرا وباريس وايطاليا . عمل سكرتيراً للسفير الفرنسي في مدنية البندقية الايطالية وحينها بدأ اهتمامه بالفكر السياسي ، والقوانين والعلوم والفنون وأصول المعارف . كتب كتب كثيراً من الدساتير ونشر محاورات وتفسيرات لأراء أرسطو السياسية وأفلاطون في الجمهورية

الإجماع . الأخر هو أنه كلما كانت المسألة المثارة تتطلب سرعة أكثر كلما كان يجب تضييق الفارق المعين في تقسيم الآراء ، أما في المداولات التي يجب إتمامها في الحال فأن زيادة صوت يجب أن تكفي . ويلوح إلى أن المبدأ الأول أكثر ملائمة للقوانين ، بينما الثاني أكثر ملائمة لتصريف الأمور [1] . في موضوع آخر يقول روسو "إن فرقاً من صوت واحد على التساوي في الأصوات ، ويقضي معارض واحد على الإجماع ، ولكن بين الإجماع وتساوي الأصوات توجد عدة تقسيمات غير متساوية " [2] .

وهذا النقد يتفق مع فكرة روسو الذي يصر على القول أنه لاتوجد ديمقراطية حقيقية قط . بل إن أفكار هذا الفيلسوف توضح لنا عن كيفية وقوع المجتمع الأوربي المسيحي في أصله في براثن أحاييل عصابة اليمين المتطرف [3]. بسبب منع السلام والمحبة التي كانت مبادئ النصرانية الأولى فهو دين روحاني تماماً ، لا تشغله سوى أمور السماء وحدها . فوطن المسيحي في نظرهم ليس هذا العالم . صحيح أنه يؤدي واجبه لكنه يؤدي بلا مبالاة عميقة بنجاح أو بسوء عاقبة مساعيه . وشريطه أن لا يكون ثمة ما يلام عليه . فلا يهمه أن تسير الأمور كلها سيراً حسناً أو سيئاً في هذا العالم الدنيوي . وإذا كانت الدولة مزدهرة فلا يكاد يجرؤ على التمتع بالسعادة العامة ، ويخشى أن يأخذه الزهو بمجد بلاده، وإذا هلكت الدولة فانه يبارك يد الله التي شددت قبضتها على شعبه فيرى أن وجود طموح أناس مخادعين في مثل هذا المجتمع المتسامح سيؤدي إلى رواج في أفكارهم لأن مثل هذه الثقافة لا تسمح بسوء الظن بالآخرين بسهولة [4] (روسو – نفس المصدر).

وإذا فرغنا من تحليل المناخ السياسي الذي يترعرع فيه اليمين المحافظ المتطرف ويبني أمجاده على سوء توجه الرأي العام الغربي سواء أكان ذلك في سويسرا أو غيرها ، مستغلاً في ذلك استناد الثقافة السياسية الأوربية على الدين

---

(1) لاحظ أن القوانين المقيدة لحريات العقيدة في أوربا لا تتحصل على الاجماع أبداً .
(2) المرجع السابق ص (175) .
(3) اليمين المتطرف أو المحافظ : هو الاسم الجديد للصهيونية العالمية وفروعها في كل بلد أوربي .
(4) روسو نفس المصدر – ذات الصفحة .

المسيحي وتعاليمه الأخلاقية ، والتراث اليوناني الروماني . فقد بدأت بالحكم المباشر للشعب وانتقلت للحكم غير المباشر بالنيابة عنه في برلمان تمثيلي يمثل أرادته . وظهور البرلمانات هو الذي مهد الطريق لتزيف الإرادة السياسية للشعوب الأوربية فجاء القرار السياسي والتشريعي معبراً عن القوى التي تحمل النواب إلى البرلمان باسم الشعب وليس عن الشعب نفسه . وقد بدأت ظاهرة التزييف للإرادة الشعبية في الآونة الأخيرة بالتباعد الشاسع بين مواقف الحكومات والدولة تجاه ظاهرة العولمة الاقتصادية ، ونخب الرأسمالية الحاكمة المحققة لمصالحها بهذه الحكومات في الأزمة الاقتصادية الأخيرة ، وبين مواقف الشعوب المتمثلة في قوى المجتمع المدني الطبيعية والنقابات واتحادات العمل التي تتظاهر أمام اجتماعات مجموعة (السبعة زائداً واحد) **الاقتصادية في كل** عاصمة أوربية ينعقد فيها اجتماع للأغنياء الكبار،وكذلك أمام المنتدى الاقتصادي الدولي بدافوس .

فأزمة في حصد أصوات الأغلبية لصالح تقييد حرية العقيدة في بناء معمار إسلامي طبيعي للمسجد بمآذنه مثلاً سببه التنظير الدستوري الذي وضعه الفكر الأوربي لتحقيق حكم الشعب بالتمثيل " فالتمثيل تدجيل " [1] وذاك أنّ الحكومات تمارس تزييف الظواهر الاجتماعية لاستغلالها سياسياً فتخدع أفراد المجتمع بأن تغييراً إيجابياً يجري إحداثه في المجتمع في الوقت الذي تقوم فيه بعمليات تزييف سياسية للواقع الاجتماعي بقصد توظيفه لمصلحة ما فالحظر الذي جرى لبناء المآذن ليس تعبيراً عن إرادة ورغبة الشعب السويسري إذاً ولكنه تعبير عن إرادة من رغب في ذلك وخطط له بإحكام عن الجمعية السويسرية.

هنا تتبدى لنا مساوي حكم الأغلبية ، وتظهر لنا عبقرية الفقه السياسي الإسلامي الذي أعتبر الإجماع وليس الأغلبية هو أصل أصول السلطة السياسية في إطار مرجعية الشرع الحنيف . فالعقد التفويضي المطلق في النظم الديمقراطية يؤدي إلى تنازل الشعب بإرادته وبدون شرط لصالح سلطة الحاكم ، ورغم أن معظم الفقه الدستوري الأوربي يقيد هذا التنازل بشرط التزام إتاحة الحريات كافة ، إلا

(1) انظر : معمر القذافي : شرح الكتاب الأخضر (قيمة الإنسان) مج الأول – المركز العالمي للدراسات – طرابلس – مارس 1983 ص (158) .{ يقال أنَّ الكتاب من تأليف مجموعة من منظري المذهب الفوضوي في ثياب اشتراكية منهم: عبدالله زكريا وبابكر كرار السودانيين}.

أن واقع الممارسة السياسية يكذب هذا الطرح النظري الذي في فكرة (العقد الاجتماعي) . – والمثال الذي أمامنا الآن يوضح أن الحرية غير متاحة في هذه الحالة على سبيل المثال لا الحصر.

والحقيقة المستخلصة من الرأي السابقة هي أن : الدول الأوربية ومنها سويسرا لا تعاني من أوضاع اقتصادية بائسة تبرر الإخلال بالممارسة الديمقراطية وشعاراتها في الحرية والعدل والإخاء . إذاً من أسباب أخرى أدت إلى فقدان التمثيل الحقيقي للإرادة الحرة في حرية العقيدة ، أو في غيرها هناك وأهمها طبيعة الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي يركز الثروة في أيدي من يمتلكون بها العلم والمعامل والمؤسسة العسكرية والإعلام وسائله ويوجهون قادة الرأي العام والتحكم في الزعماء الطبيعيين في المجتمع الذين هم مرشحو المقاعد التي تتوب عن الشعب في البرلمانات . فالحالة السويسرية لست غريبة فقد يجري هذا في مجلس العموم البريطاني لإقرار غزو العراق مثلاً أو في مجلس الشيوخ والنواب في أمريكا بشأن إحتلال أفغانستان أو ضرب السودان أو غيرهما كما نرى – فصناعة القرار على هذا الأساس الفاسد لابد أن يتيح قراراتٍ أكثر فساداً وإضراراً بالآخرين.

رابعاً :مناقشة الحادثة من خلال مبدأ الحريات

في استخدام مبدأ حرية الرأي بإجراء استفتاء حول بناء مآذن من عدم ذلك خرق لمبدأ العدالة ، وحق الأقلية في حرية إنشاء وتصميم معمار فني لمكان عبادتهم يعبّر عن عاطفتهم الدينية ، وبشبع وجدانهم الروحي في حق التمتع بالنظر إلى مكان عبادة مثيل لكل أنماط بناء مساجد المسلمين في العالم وعدم تفريغ المضمون الثقافي للمنارة العالية التي كان يعلوها المؤذّن في التاريخ الإسلامي ليبلغ صوته أقصى مداه المتاح بالصوت الطبيعي . ففي ذلك عزة للأقلية يعطي الشعور بمشروعية ما يمارسون من عبادة في إطار النظام العام للدولة .

وتقييد هذه الحرية فيه كسر لشوكة الفكر الذي يعبر عنه هذا النظام العمراني الرائع للمسجد وفق التطور التاريخي للعمارة الإسلامية وما يحمل المسجد من تعبير عن تنوع عقدي في المجتـع.

فإذا كانت الحرية بمفهومها البسيط هي : اختفاء القيود على النشاط الفردي والجماعي ، فهي تعني الحركة الاجتماعية غير المقيدة لزيادة الإبداع والفاعلية في المجتمع ، فالحرية تحقق توازناً مؤسسياً قائماً على الانسجام مع القيم السياسية الأخرى ، وأنها تفي بإعلان الحقيقة مع النفس (أي التطابق بين الأقوال والأفعال بالتصريح بما في نفس الإنسان وما يشعر به) فالحرية لا تعطي اعتباراً كبيراً للمجاملة والدبلوماسية لأنها مرتبطان بإخفاء المشاعر الحقيقية والدوافع الفعلية عند الحديث عن شيء ما.

والقانون يشرع لممارسة الحرية باعتبارها قيمة حضارية لا باعتبارها تهديداً للأغلبية أو قمعاً للأقلية.وتنظيم ممارسة الحرية فيه مزيد من ضمان حقوق الحريات .

والمشّرع لقانون ينظم الحرية لابّد أن يراعي الحد الأدنى من الطمأنينة والاستقرار والثقة لدى المواطن خاصة إذا عضواً في أقلية مستضعفة . فالمفهوم القانوني للحرية يجب أن يعطي ضمانات لحق الأقليات بقدر واف لا لبس فيه بحيث لا تكون حقوقهم في الطعام واللباس وأنواع العمران موضوعاً للأخذ والرد أو موضوعاً لإضعاف الثقة فيهم أو خلق عدم استقرار في المجتمع .

والحالة هذه فإن ما حدث للمساجد الجديدة في سويسرا هو اعتداء على صفاتها الحضارية المعبرة عنها ولمجموعة من يرتادونها من المصلين وهذا فيه انتهاك يجعل المواطن المعتدي على حقوقه في التعبير عن وجدانه الإيماني في وضع قانون أدنى داخل نظام المجتمع لأن ما حدث له في هذه الحالة لا يحدث لمعابد وكنائس أمثاله من المعتنقين لديانات أخرى مما يعني تمييزاً سلبياً له عن غيره .

هنا نرى بوضوح الارتباط الوثيق بين الحرية القانونية والحرية السياسية لان الحرية القانونية تؤدي تلقائياً إلى حرية سياسية ، والعكس أيضا يصُح لأن الحرية السياسية هي توفر مناخ الحقوق القانونية والضمانات لتتحقق.

والحالة السويسرية فيها تناقض تام ، بحيث تتوفر حرية سياسية كافية لمناقشة موضوع المآذن وجعلها موضوع استفتاء ، وسقوط حق المساءلة السياسية للمسؤولين وهم البرلمانيون في هذه الحالة في قبول تعديل دستوري

يكبل حرية العقيدة بمعنى عدم مساواة حرية معتنق الإسلام في سويسرا بمعتنق النصرانية في إنشاء المساجد كحرية ذلك بناء وتصميم الكنيسة.

وتقر النظم الديمقراطية مقومات الحرية في دولها ومن بين هذه المقومات (دعامة الثقة والطمأنينة) وهي الآن منتهكة في هذه الحالة ، فعلاقة المواطن بالسلطة السياسة يعتريها الخوف من المستقبل الذي قد يصدر فيه تشريع يدين تصرفاته العقدية .

وقد شرحنا آنفاً أن الحالة السويسرية تفتقر إلى فصل السلطات فصلاً دقيقاً لتحقيق مبدأ المراقبة وهو مبدأ ديمقراطي يقوم بعلاج مشكلات الديمقراطية بمزيد منها ، وأهم هذه القيم الديمقراطية التي تحتاج لفصل السلطات ومزيد من الديمقراطية هي قيمة الحرية فهي أوائل مواد كل دستور ديمقراطي.

من الحريات المهمة ما يعرف بـ (الحرية المعنوية) وهو نوع متشعب ومتنوع وواسع من الحريات من أهم ما فيها إطلاق حق المواطن في استخدام قدراته الفكرية والإبداعية دون رقابة أو قيود أو توجيه أو إكراه . وأول الحريات المعنوية في هذا الجانب يتعلق بالحرية الدينية.

والحرية الدينية : حق للإنسان يختار العقيدة التي ينتمي إليها أو يرفض الانتماء دون تدخل الدولة بأي شكل أو بأي درجة مع الاشتراط في حالة رفض عقيدة ما عدم الإساءة لذلك الدين مع المحافظة على حق ممارسة الطقوس للدين عند معتنيقه.

والمئذنة من طقوس بناء المساجد عند المسلمين ولا تنفك عن المساجد مع أنها شرعاً غير ملزم بها المسلم إلا أن في منعه إجحاف لحق ممارسة طقس من طقوس تصميم المساجد عنده وإلغاء لرمز حضاري للمسلمين .

وهناك تناقض في هذه الحادثة أيضا مع مبدأ العدالة كقيمة سياسية تفترض قيمة الآخرين . ذلك أن العلاقات الاجتماعية تفترض دائماً وجود آخرين . فإذا لم يتصور أن الأفراد لهم قيمة اجتماعية يكون المفهوم الخاص بالعدالة قد أنعدم ولا يجب الحديث عنها .

وانعدام حرية إبراز عمارة المسجد بمآذنه كما يحدث في كل مكان في العالم فيه إخفاء لمعالم المساجد وإلغاء لرمزية تمايز المسجد عن غيرة من المساكن

والمباني ، وكذلك عن دور العبادة الأخرى . مما يجعل مكانه أشبه بأي مكان عام يفقد خصوصيته في الميزة العمرانية المعنوية بحيث إذا لم ترفع لافته باسم المسجد لا يمكن التعرف عليه مسجداً في موضعه رغم ارتياد الناس له خمس مرات في اليوم . هذا فيه بطبيعة الحال هدف جلي لتعطيل تعُّرف المجتمع العريض على العقيدة والدين الذي يعبر عنه هذا البناء المميز الجميل ذي القيم الفنية الخاصة المشبعة بالتاريخ والحضارة.

أن رفض رؤية المآذن المتطاولة وهي تحمل الهلال فوق رؤوسها في بلد يحمل علمه الرسمي صليباً كبيراً ليس بالأمر المدهش .لأن رفض خاصية التعرف بالمسجد مظهراً للإسلام لا يتناقض مع ما سبق من رفض غطاء الرأس للمرأة رمزاً للتعريف بالمؤمنات في الإسلام ، والقرآن الكريم سمى ذلك تعريفاً في قولة تع الى چگ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ چسورة الأحزاب الآية – 59. فالتعريف بالإسلام والمسلمين في ظل مجتمع ضاق ذرعاً بالتنوع الديني أمر بات واضحاً في الغرب الأقصى والأوسط.

فالخوف كل الخوف من تعرّف الأوربيين والأمريكيين على الإسلام حتى لا يهتدوا إليه وهم في مسيس الحاجة إليه لإشباع فراغهم الروحي وخوائهم الحضاري ولمعالجة انحرافهم الأخلاقي.

والواقع المشاهد كله يدفع الأوربيين لمحاصرة مظاهر المدنية الإسلامية كلها ، لتزايد أعداد المهتدين إلى الإسلام في أوربا حتى بلغوا الملايين في دول مؤثرة في قيادة الإتحاد الأوربي مثل بريطانيا وألمانيا وهولندا .

خامساً: علاقة الحادثة بحملة الإرهاب العالمية :

إذا كان تشخيصنا لهذه الحادثة منحصراً في قيادة اليمين المحافظ للرأي العام وسوقه إلى قرار الحظر باستفتاء استغلالاً لنظام الديمقراطية المباشر في نظام (حكومة الجمعية) بسويسرا . وأن الناس قد صدقوا دعاوي هذا اليمين المتطرف في إطار (الرعب من الإسلام) السائد الغرب الأوربي وأمريكا منذ سنوات .

فإنّ سويسرا التي كانت مثالً للتسامح يراد لها أن تنجر إلى ركب العداوة للمسلمين تماماً كما حدث في هولندا ، والدول الاسكندنافية وخاصة الدنمارك مما

يوحي أن الإستراتيجية الحالية لليمين المحافظ أو المتطرف في أوربا هي إثارة الأقاليم الهادئة والغافلة عن موضوع معاداة الإسلام لتلحق بركب الحرب الباردة على الإسلام الذي يتم بشكل منظم في بريطانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا وألمانية منذ الحملة الصليبية المعلنة من أمريكا – بعد أن خططت الولايات المتحدة ونفذت هجوم 11/ سبتمبر 2001م على برجي التجارة بنيويورك كما أورد ذلك – مايك روبرت – في كتاب له عن الحادثة أورد فيه براهين ووثائق لا يرقى إليها الشك وهو أستاذ للعلوم السياسية بجامعة كلفورنيا فضلاً عن كونه مسئولاً أمنياً سابقاً في إدارة الرئيس الأسبق جيمي كارتر . بأنه تم الإعداد للحروب في أفغانستان والعراق قبل العام 2001م بأربع سنوات وأن الأمر كله كان بترتيب فئة ذات مصالح خاصة وليس لها هم بالمصالح القومية الأمريكية .

وأن النموذج السويسري يجري على ذات المنوال الذي يراد له أن يتم ولكن بحدث يناسب الهدوء والحياد السويسري.

فإنّ انتشار الإسلام في أوربا بنظرهم يشكل منافسة جديدة من المسلمين للسيطرة على الدول الأوربية وتوجيه ثقافتها وبالتالي التأثير السياسي عليها وعلى صناع القرار فيها . وينظر إلى المسجد باعتباره مؤسسة لا تخضع لهيكل الدولة ، وإلى أنه يمثل ديناً عالمياً في دعوته هو الإسلام . وفي ذلك تهديد لمصالح الصهاينة في السيطرة على العالم . والمعلوم أنهم لا يقبلون منافساً في هذا المشروع ، ولربما كانوا يرغبون حتى في إلغاء الأمم المتحدة نفسها باعتبارها منافسة لهم ومعوقة لمشروع السيطرة ، وقد برز ذلك في تصريحات المسئولين الأمريكيين حين أعلنوا الحرب على العراق وأساءوا للمنظمة الدولية لأن القيود التي في ميثاقها ضد احتلال الدول الأجنبية لا يناسب مشروع السيطرة العالمية . فالعداء عالمي الطابع ولابد أن يطال كل مكان سواء كان محايد أو منحازاً . والمسجد يمثل مؤسسة خيرية مدنية طوعية تجمع المسلمين فوجوده العلني المميز بعمرانه يناقض أهداف إذابة العالم كله في نمط واحد وقالب تمت صياغته بعناية في مشروع العولمة الفكرية والثقافية .

أن ربط أحداث11سبتمبر2001م ببداية تدشين الحملة على الإسلام (الإرهاب) ليس معناه أن الخطة قد بدأت في هذا العام ولكن الأحداث أعطت دفعه قوية

للحملة علينا وإبرازها عالمياً ولكن الإستراتيجية طويلة المدى قد بدأت قبل ذلك بكثير ، بمجرد سقوط جدار برلين وزوال الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتي أتخذ الإسلام هدفاً وعدواً أول ولذا بدأت الحرب الباردة على الإسلام.

المبحث الثاني

دوافع النشر للرسوم المسيئة في أوربا (نموذج الدنيمارك)

في 30 سبتمبر 2005م قامت صحيفة اليولاندز بوسطن الدنماركية بنشر اثنتي عشرة كاريكاتورياً تعبّر عن تخيلات راسميها لشخصية النبي صلى الله عليه وسلم وهم لا يعرفون عنه (عليه الصلاة والسلام) شيئاً وجاءت دلالات ومعاني هذه الرسومات مثيرة للاستفزاز بأعلى درجاته للجالية المسلمة في الدنمارك خاصة وفي الدول الاسكندينافية عامة لأن المعلوم أن الأوساط الأوربية الإعلامية والسياسية والفنية كلها لا تقيم وزناً لمقدسات عامة. ولا تعرف بطبيعة الحال شيئاً عن مقام النبوة لأنها ليست في الأصل مؤمنة بالله ورسوله. وليس ما حدث بمستغرب من حيث المنشأ الفكري، ولكنه مستغرب ومستهجن من حيث السلوك الإعلامي الذي لا يراعي أبسط قواعد شرف المهنة الصحفية واحترام الجمهور المتلقي لهذه الصحف من قرائها.

ومثلت الرسوم المسيئة لمقام النبوة العظيم واحدة في نقاط الصدام بين الحضارات في إطار الصراع الإسلامي الأوربي، وهزت العلاقات الإسلامية الأوربية هزاً عنيفاً.

وكانت المفاجأة أن بداية الأزمة كانت من الدول الاسكندينافية التي تمثل ركناً قصيّاً مسالماً من العالم الأوربي .. وهي بلاد تدعو إلي السكون بفعل شتائها الطويل البارد المثلج ولكن الشَرَرْ قد تطاير من بين أكوام الثلج[1].

فإن كانت الرسوم الصحفية المسيئة جاءت تحت ستار(حرية التعبير) إلاّ أن المسلمين الأوربيين كان واجباً عليهم أن يتحملوا تبعات إعادة ضبط التفلت الصحفي الأوربي في هذا الموضوع وغيره وذلك بالقيام بمدافعه كبيرة.

(1) أحمد أبو لبن – داعية فلسطيني مقيم بالدنمارك وكان رئيساً للجالية المسلمة هناك – توفي عام 2006م أثر علة مفاجئة.

وبدأ واضحاً بعد المظاهرات المعارضة والاحتجاجات العنيفة في الدول الإسلامية أن آثار هذه الانفعالات والمشاعر الصادقة لم تلق بظلالها المؤثرة على الواقع الأوربي سياسياً وإعلامياً واجتماعياً.

وأن على الجالية المسلمة في الدول الاسكندنافية خاصة وأوربا عامة مسؤولية عظيمة لإحداث التأثير المطلوب على الرأي العام الأوربي وذلك ليضغط الرأي العام بدوره على السياسيين الأوربيين لتحويل أنظارهم لمظلمة المسلمين الواضحة.

وقد جاءت الأزمة الصحفية استكملاً لحلقات الهزيمة التي أحكمت سيطرتها على العالم الإسلامي بعد هزيمة الدولة العثمانية(الخلافة الأخيرة للمسلمين) أمام الدول الأوربية وصارت علاقة أوربا بالإسلام علاقة المنتصر مع المهزوم وهم المسلمون في الدول التي استعمرتها أوربا وخاصة (بريطانيا وفرنسا) وريثة للدولة العثمانية وقامت فيها بأعمال أهمها:

التغريب والتبعية والتقسيم والتجزئة والاستبداد في الحكم ونشر الفقر والفوضى والتخلف الاجتماعي والاقتصادي في عهد الاستضعاف الذي يرجو له الأوربيون أن يدوم وإن انسحبوا مكرهين من أراضي المسلمين بعد أن دحرتهم حربان عالميتان ما بين 1914م - 1919م و1939م -1945م.

وإن مخرجات الهجرة إلي أوربا التي أدت إلي قيام جاليات مسلمة كبيرة أرعبت الأوربيين ودفعتهم لمحاربة الإسلام بالإعلام والسياسة والقانون لتجريمه ومنع انتشاره رغم أنهم هم الذين تسببوا في وجود المسلمين في أراضيهم مثل أهل فلسطين الذين في الشتات بعد احتلال الإسرائيليين لأراضيهم والوافدين بعد أزمة صراع العراق وإيران والعراق والغرب والصوماليين بعد تمزق دولتهم والآن السوريون واليمانيون والليبيون الذين يركبون قوارب الموت للعيش في أوربا هرباً من حجم الفوضى والحروب الطائفية والصراع على السلطة في بلدانهم.

والعلاقات الإسلامية الأوربية تبدو سياستها التاريخية والعقدية واضحة للعيان من تثاقل خُطَى أوربا في قبول تركيا وريثة الدولة العثمانية في عضوية الاتحاد الأوربي رغم بناء الأتراك لألمانيا بعد تدميرها في الحرب العالمية الثانية كعمال

حتى صار الأتراك في ألمانيا يقاربون خمسة ملايين ما بين متجنس بالجنسية الألمانية ومقيم أو من يحمل الجواز الألماني.

ورغم كل هذا تزايد المهاجرين المسلمين على بريطانيا وهولندا وفرنسا وايطاليا واليونان وغيرها من الدول الأوربية ورغم أن الهاربين لأوربا هم شراذم من الهاربين من الجحيم في بلادهم المرهقين نظرت إليهم أوربا بأن طلائع الغزو بالإسلام لأوربا النصرانية!

وإن المسلمين في أوربا لم يكونوا أيضاً بريئين من التهم في سلوكهم. وحتى المتدينين منهم خلطوا مفاهيم الولاء والبراءة في عدم معرفة واضحة لمناطات الأحكام الشرعية للواقع الأوربي. وبعضهم نشر فتاوى تتيح الخداع في أوربا والتحايل للوصول لأموال الأوربيين وأعراضهم بدعوى الانتقام منهم لما قام به أسلافهم المحتلون لبلاد المسلمين ونهب ثرواتهم. ولذا لم يكن المهاجرون أصلاً أهلاً لحملة دعوة الإسلام ومواجهة الحملات الصحفية والإعلامية والسياسية والقانونية المسعورة في أوربا. لأنهم لم يكونوا ملتزمين بالوسطية والاعتدال في طرح الإسلام بعدالته وسماحته وإنصافه وحسن خلقه.

ولأن أوربا بدورها تحللت من الدين والأخلاق لأنها أمعنت في التحرير والليبرالية لدرجة اللادينية فقد أصبح إعلامها يبيح لنفسه هجوم المعتقدات والمقدسات والأديان بهذه الطريقة الوقحة لجهلها بالدين أصلاً وانفصامها عنه عشرات السنوات.

ولأن الليبرالية الأوربية لم تضع قوانين حرية العقيدة والصحافة والإعلام لخدمة المسلمين الوافدين إليها وإنما لخدمة صراعات الطوائف المسيحية وأعراق أوربا البيضاء فيما بينها ومنع استبداد الحكام فإنهم فوجئوا بأن هذه القوانين تستوعب المسلمين المهاجرين كجماعة متميزة داخل المجتمع الأوربي فقامت دعوة الاندماج للمسلم في هذا المجتمع.

والاندماج هو التذويب للمسلم في المجتمع الأوربي وهو بديل التغريب الذي كان يتم للمسلمين في بلادهم قبل أن يتوافدوا إلي أوربا في جماعات كبيرة. ولأن الأوربيين متوترون أصلاً من الصراع الديني لأن تاريخ أوربا هو تاريخ الحروب الدينية فيما بينها وقد دفعوا ثمنها حربيين عالميتين، فلا عجب إن

وضعوا المسلمين في أقلياتهم تحت المجهر ولما رأوا أنهم لن يندمجوا بدأوا في التصدي بأساليب إعلامية وسياسية متعددة لوجودهم الذي رأوه مهدداً لثقافتهم.

والآن توجد في فرنسا أقلية مسلمة تمثل 7% من السكان وفي هولندا وألمانيا والنمسا 5% وفي الدنمارك وإيطاليا وبريطانيا 2،5% واسبانيا 1% وقد تركز الصراع الأوربي في نطاقات الإعلام والسياسة ولكن في التعامل اليومي وفي القوانين الشخصية (الخاصة) والامتيازات ظل الأوربيون يتعاملون بتسامح مع المسلمين لحد ما فإنه ما بين عام 1970م إلي عام 2005م افتتحت 13 مدرسة إسلامية في الدنمارك. وفي هولندا ما بين عام 1988م - 2005م توجد 39 مدرسة خاصة منها مدرستان ثانويتان. وهذا الوضع لا يتمتع به المسلمون خارج الدول الاسكندنافية التي تضم الدنمارك فيما تضم من دول([1]).

من هذا الجو برزت مشكلة الرسوم المسيئة في الصحافة الدنماركية لتقوم بأكثر عملية تعكير صفو العلاقات الأوربية الإسلامية وصلت قمتها بالمقاطعة التجارية للبضائع الدنماركية بعد حملة الرسوم المسيئة.

مدخل تأصيلي:

إذا أردنا أن نبحث عن أصول المشكلة السياسية في المجتمعات الغربية الأوربية وغيرها فسنجد أن هذه المشكلة لا تنفصل عن المفاهيم المنظمة للحياة الغربية، والمؤثرة في توجيه سلوك الأفراد والمؤسسات ومن بينها الأفراد العاملون في مؤسسات الإعلام الأوربية وغيرها. حيث المذهب الرأسمالي السائد هناك ـ بطبيعته ـ يقدم المصلحة الذاتية والشخصية على مصالح المجتمع والإنسانية عامة. واستغلت وسائل الإعلام هذه المصالح الذاتية والأنانية والجري اللاهث وراء الطموح الشخصي في الصحافيين والإذاعيين وغيرهم من خبراء الاتصال الإعلامي استغلالاً جعل هؤلاء مجرد دمى تحركهم مصالحهم الذاتية التي تتحقق من وراء مكاسب يحققها لهم مالكو وسائل الإعلام في تلك المجتمعات. منها حب الشهرة وذيوع الصيت وصناعة النجومية، وانتشار إنتاجهم الإعلامي ومنها مكاسب مالية ومادية وجوائز ومغريات أخرى متعددة

(1) أزقة رسومات صحيفة اليولاندز بوسطن الجذور والتطورات – نشرة صادرة عن الوقف الاسكندنافي – كوبنهاجن – الدنمارك 2005م طبعة خاصة ،ص15.

يوفرها مالكو وسائل الإعلام للصحافيين والإذاعيين وغيرهم لتسخير أقلامهم وأصواتهم وكاميراتهم وقدراتهم في الأهداف التي رسموها ـ سلفاً ـ سياسة لمؤسساتهم الإعلامية وشركاتهم واحتكاراتهم الصحفية العالمية الطابع والعابرة دائماً للحدود القومية للدول بل للقارات بما يجعلها تتسم بسمة العالمية أو الدولية.

ولأن طبيعة حملة الإساءة في أوربا كانت بالرسوم الصحفية لا بد من توضيح أن الوسائل الصحفية المقروءة من أكثر الوسائل الإعلامية تأثيراً على الناس بنشرها مساحات واسعة من المعلومات التي تعالج الأحداث ويمكن قراءة الصحف بالسرعة التي تناسب القارئ ويمكن إعادة قراءتها أكثر من مرة، مع إمكانية الاحتفاظ بها والرجوع إليها في أي وقت. والي جانب ذلك فإن أسعار الصحف رخيصة مما يشجع القراء على شرائها[1].

ولذلك لا بد من إعطاء الصحافة الإسلامية المتخصصة في التعريف بالإسلام وقيمه العليا وعقيدته وأحكامه اهتماماً خاصاً. وذلك باللغات الأجنبية مثل الإنجليزية التي هي لغة عالمية بدرجة كبيرة واللغات الأوربية الحية واللغات ذات الكثافة العالمية في الناطقين بها مثل الصينية والأسبانية. فالإعلام الدولي المتخصص في قضايا الإعلام باللغة الأجنبية لم يعد ترفاً وإنما واجب كفائي لابد من القيام به.

وتعمل وسائل الإعلام على نشر أهدافها في المتلقين بإرسال رسائل متعددة النسخ لأن لكل وسيلة إعلامية خصائص تنفرد بها وتتميز بها عن غيرها ولا بد للصحافي المسلم أن يأخذ في الاعتبار خصائص الوسيلة الإعلامية وجمهور تلك الوسيلة والحواس التي يتخاطب بها مع هذا الجمهور، لخلق تبادل معلومات ناجح مع الأمم والشعوب الأخرى وحتى يمكنه إحداث استجابة عند المتلقي لمعلوماته. ومن الضروري معرفة المخزون الثقافي المتكون لدى المجتمع المخاطب بالإعلام الإسلامي عن الإسلام قبل توجيه الخطاب إليه لتصحيح الصورة الذهنية السالبة إن وجدت حتى لا ينصرف المتلقي عن الوسائل الإعلامية المتوجهة إليه بالتعريف والتوضيح والبيان عن دين الإسلام وقيمه الثقافية والحضارية.

---

(1) عصام سليمان موسى ـ المدخل في الاتصال الجماهيري ـ دائرة الصحافة والإعلام جامعة اليرموك ـ أربد ـ الأردن ـ 1986م ص 103.

ولا بد أن يستجيب الخطاب الإعلامي لحاجات المتلقي ويغير من مخزونه المعرفي السابق عن الإسلام بإدخال معلومات جديدة له تحسن من وضع موقفه المعرفي السلبي إلي موقف إيجابي[1].

و القلق والشعور بالخواء والفراغ الفكري بعدم وجود أي مخزون سابق معرفي عن الإسلام يتضح لنا من إقبال أقوام الغرب على الكتب التي تتحدث عن الإسلام كلما ارتفعت الأصوات بمعاداته أو كلما وقعت أحداث كبيرة في العالم يشار فيها إلي المسلمين.

وإذا كانت وسائل الإعلام تحدث في متلقيها تأثيرات على مستويات ثلاثة ـ معرفية ـ عاطفية ـ سلوكية فعلينا أن نعتمد في الإعلام الإسلامي الدولي على نقل المعرفة الإسلامية الصحيحة لغير المسلمين نقية صافية وأن نقوم باستمالتهم عاطفياً ، خاصة النوع الموصوف بالقرآن بأنهم لا يستكبرون ، على أن نؤجل تعديل السلوك وهي المرحلة الثالثة نحو اعتناق الإسلام لحين اكتمال الإطار المعرفي الصحيح عن الإسلام ، وتتم الاستمالة المؤثرة نحو الإسلام وأمته وقد يأتي اعتناقه بعد ذلك تلقائياً.

العلاقة هو إيجاد نصراء داخل معسكر العدو يدافع عن الإسلام وعقائده وقيمه بعد إدراكه ومعرفته وبعد ميل عاطفي نفساني إيجابي تجاهه ، وهذا ليس بالأمر العسير على الإعلامي الموفق المؤيد من الله بفطنة وذكاء.

وقد كان الاستشراق والتنصير قديماً وحديثاً معولاً قوياً وساعداً أيمن للاستعمار السياسي والاقتصادي في بلاد المسلمين فلا معنى أن يبتعد علماء الإسلام عن ممارسة العمل السياسي الداعم لنشر أركان الدين وتوطيدها عالمياً.

أما على المستوى الرسمي فإن على منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية وسفراء الدول والملحقين الإعلاميين خاصة القيام بالدور المناط بهم في المتابعة والرد على التساؤلات المطروحة حول الإسلام بالخارج أو الشبهات المثارة ضده والمبادرة بالتعريف المناسب به في كل سانحة تتاح لهم في دول التمثيل الدبلوماسي.

(1) عصام سليمان موسى ـ المرجع السابق ص 116

خامساً: أسلوب توظيف التقانة الإعلامية :

ولأن الإعلام العالمي المسيء يعتمد في قوته على إغراق العالم في بحر من المعلومات المصنوعة بعناية فائقة تجعل المتلقين يتصورون أن الحقيقة لا تتجاوز ما يقدمه الإعلامي الأوربي والغربي عموماً، وإتقان صنع الرسالة الإعلامية وإحسانها في أجهر صورة أولى بها رجل الإعلام المسلم.

وكذلك يحاول الغربيون أن يبدو إعلامهم متوازناً وموضوعياً وصادقاً أمام الناس بعرض وجهات نظر مختلفة وإن تعارضت مع ما يريدون من وقت لآخر لكسب المشاهدين والمستمعين والقراء وزوار مواقع الشبكة العالمية للحاسوب وتلقى رسائل التواصل الهاتفية.

كما أنهم يستغلون التقانة المتطورة في بث صور كاذبة غير حقيقية تعكس صورة سيئة عن واقع الإسلام والمسلمين متسقة ومتزامنة مع أحداث وظروف تجعل المتلقي يصدق هذه الصور وهذه الوقائع باعتبارها حقائق استغلالاً لنظرية التذكر بالترابط في علم النفس.

وكذلك تحريف القضايا التي تهم المسلمين أو دولهم عن مسارها بطريقة دس المعلومات في جملة من الحقائق حتى تبدو في سياق تحرير الخبر وكأنه حقيقة من ضمن الحقائق الواردة.

وقد استعان الغرب إلي جانب التقنية العالية واكتسابها وتحصيل المهارات العالية في استخدامها وتوظيفها بالمؤسسات التي صنعت لها هالة من القدسية أو النجومية أو النزاهة أو جعلت فيها إطار قانونياً للجماعة الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وغير ذلك ، وكذلك بعض الشخصيات الصحفية والإعلامية ورموز المجتمع للتأثير بكل ذلك على الرأي العام وكسبه عالمياً.

فالنجوم الآن في بلادنا الإسلامية هم المغنون والممثلون والمهرجون وأدباء لاقيمة لأدبهم. إنما النجوم الذين يقدمون للعالم من الفقهاء والعلماء والمفكرين المسلمين في قضايا الأمة فلا يكاد يحفل بهم إعلام الدول الإسلامية في اتصالها الثقافي الداخلي أو العالمي.

ونحن في العالم الإسلامي لم نستطع أن نبني مؤسسات عالمية الطابع في الحقوق والمجال الإنساني وشخصيات مرموقة مقبولة لنصل عبرهم وعبرها

بوسائل الإعلام للقبول لدى المتلقي الغربي لإبلاغ رسالتنا الإسلامية وحقائقها الناصعة النقية.

نعم إن الإعلام الإسلامي يعاني من ضعف القدرة البشرية العاملة وعدم وجود التقانة العالمية ويعاني من التركيز على غير القضايا الإسلامية الملحة لجمهور المجتمع المسلم ولا بد من التركيز على المفكرين والعلماء والمثقفين. بعيداً عن الانتماءات السياسية أو غيرها لتكون صورة الأمة عند الآخر هي صورة الفكر والعلم والحضارة والقيم والأخلاق التي عند رموز المجتمع الفضلاء الأخيار. وللانتصار في الميدان الإعلامي على الأعداء المسيئين لا بد من التقدم والتطوير في الشكل الجذاب المستحوذ على القلوب والعقول مع المحتوى العظيم الذي في قيم وأخلاق وفكر الإسلام والمسلمين. وهذا يحتاج لتأسيس بنية تحتية قوية للاتصال الثقافي والإعلام الإسلامي الدولي وليست هذه مسؤولية الدول وإنما هي مسؤولية كل القوى الفاعلة في المجتمع المسلم العريض المنفعل بالصراع الحضاري مع الآخر.

وكذلك يحتاج ذلك الي تنسيق جهود الدول الإسلامية والمنظمات لمواجهة تحالفات ومنظمات ودول كبيرة ذات اقتصاديات هائلة وقدرات تكنولوجية متقدمة. فالتنسيق بتوفير كل طرف ودولة ما عليها من مال أو قوى بشرية وخبراء أو مادة علمية أو غير ذلك لاستكمال شروط النهضة الإعلامية المرتجاة التي تدك عروش الاحتكارات والشركات الإعلامية المسيئة لقيمنا.كل هذه التقانة وتأسيسها وتدريب القوى العاملة وتنسيق جهود الدول والمنظمات وخلق النجوم من العلماء والمفكرين الإسلاميين الذين يسمع لهم مثل ما كان يسمع لرجل مثل " أحمد ديدات " في المناظرة العقلية كفيل بالوصول للهدف من المواجهة والانتصار الإعلامي فيها[1].

لذلك لا بد أن تدعم الإرادة السياسية مؤسسات العلم والتعليم والإعلام الإسلامي لتكون موطناً لأحدث منتجات التقانة لخدمة هدف الذود عن حياض الدين، ونشر المعلومات الصحيحة عنه بشتى وسائل النشر والاتصال الحديثة

(1) د. جمال الدين عثمان : النظام الإعلامي الدولي الجديد ـ ورقة قدمت لمؤتمر السودان في الإعلام الدولي ـ الخرطوم 1993م

وفي صورة تعبر عن جمال وعدالة وقوة الإسلام وأهله.

خلاصة البحث

أولاً : خلاصة التحليل النهائي للعلاقات الإسلامية الأوربية في أزمة المآذن:
1/ إن للمسألة علاقة لرؤية الغرب عامة للإسلام فقد قال عضو في البرلمان أوسكار فرايسنجر"ليست المآذنة بالبناء البرئ، فقد استخدمت تاريخياً للدلالة على أرض الإسلام وانتشاره في الدول الأجنبية" وفي هذا إشارة واضحة للفتح العثماني لأوربا، وكان العثمانيون يبنون المساجد أينما حلوا وتغلبوا. ويقول نفس البرلماني: إن رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي يقول: إن المآذن هي حرابنا" وهذا يعني أمراً، ولا أريد لحرابه أن تنصب هنا في سويسرا. وهي إشارة لقصيدة قرأها الرئيس التركي حينما كان مرشحا لمجلس الأمة التركي ولك في لقاء جماهيري عام 1998م قال فيها: المساجد ثكناتنا والمآذن حرابنا. وتم عزله سياسياً لذلك وسجنه لعد ذلك.
والواضح أن الجالية التركية من بقايا الرعايا العثمانيين وهم أقلية من المسلمين في سويسرا فإن للمسألة صلة بالعلاقات التركية الأوربية. وفي سويسرا نفسها في وقت سابق أحرج المسؤول التركي الرئيس الإسرائيلي بالرد القاسي عليه والانسحاب المفاجئ من منتدى دافوس الاقتصادي بسويسرا والسفر إلي بلاده مباشرة من قاعة المؤتمر. فهل ما حدث من اليمين المتطرف السويسري كان رداً على أردوغان في رعاياه المسلمين الأتراك بسويسرا.
2/ هناك رأي أنه ربما كان السويسريون ينتقمون عن الإهانة والإذلال الذي تعرضت له بلادهم طوال سنة ونصف من ليبيا حيث قام ابن الرئيس الليبي الراحل هنيبعل بعد عودته من جبال الألب بضرب خادم وخادمة فألقت عليه الشرطة القبض. مما تسبب في صدور قرار ليبي بحظر نفطي على سويسرا.

وأضطر الرئيس السويسري لزيارة ليبيا وكتابة اعتذار. ومع ذلك لم تسلم له رهينتين ـ سويسريتين ـ أحدهما مسلم سويسري بقى في السجن أكثر من سنة.

3/ لاتستبعد واقعة تمزيق ميثاق الأمم المتحدة على منصة جمعيتها العامة التي قام بها القذافي إذا لابد من رد فعل يحوج المسلمين للجوء لمنظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ليعلموا بأهمية المنظمة الدولية بالنسبة لهم في مجال الحماية لرعاياهم بالخارج وغير ذلك.

ثانياً: أمثل السبل التي يمكن تطرق لمعالجة هذه القضية هي:

[1] تسخير أموال المسلمين لاستقطاب الصحفيين والكتّاب والرسامين والإذاعيين وغيرهم من العاملين في حقل الاتصال الإعلامي لخدمة الإسلام والمسلمين وقيمهم العليا والتعريف بمقدساتهم وعقيدتهم وبنبيهم عليه الصلاة والسلام وأخلاق المسلمين وفضائل الحياة الإسلامية.

[2] اتخاذ أسلوب الاتصال الدعوي لمخاطبة الضمير الإنساني والقيم الخيرة في الإنسان وأخلاق الإسلام في الصحافيين الدوليين والإعلاميين لوضعهم في موضع الحياد بعد نقلهم من موقع العداء للإسلام وقيمه. واستخدام وسائل الدبلوماسية الشعبية لذلك.

[3] عرض الإسلام عرضاً متوازناً بواسطته التي تنفي عنه كل غلو أو تطرف أو قسوة أو إرهاب يعمل الإعلام الدولي إلصاقه به.

[4] استخدام الحقوق القانونية في النشر المضاد والرد الموضوعي وكذلك في الملاحقة القضائية وفق القانون الدولي للناشرين والصحفيين والإعلاميين وملاك وسائل الإعلام من شركات ومؤسسات وغيرها على حد سواء.

[5] الضغط من خلال المنظمات الدولية الراعية لقيم ومبادئ عامة في حرية العقيدة والأديان والمساواة.

[6] اعتماد نظام إعلام دولي فعّال باللغات الأجنبية بانتهاج أسلوب الهجوم خير وسيلة للدفاع بمخاطبة الكفر في عقر داره بإعلام متخصص عقلاني مستنير بعلماء نابهين يترجم لهم ولأعمالهم وتجري المقابلات والحوارات معهم، وتنشر أعمالهم في سلاسل ومسلسلات عن طريق تطوير التقانة والإنتاج والقوى العاملة لدى الإعلام المسلم.

[7] إظهار وإشهار وصناعة النجوم من العلماء وأعلام الفكر الإسلامي وخلق مقبولية لهم لدى المجتمعات المسلمة وخارجها حتى يكون لتصريحاتهم وتصحيحهم وتعبيراتهم أثراً كبيراً. وأن يرشح علماء الإسلام والدعاة العاملون كسفراء للنوايا الحسنة في بلادهم ليعرفهم المجتمع الدولي ويعترف بدورهم الإنساني والاجتماعي العالمي وفي ذلك مكسب كبير للدين الإسلامي ورموزه ولدعوته بإذن الله.